نشوء الصناعة الوطنية العراقية
(1920–1926م)

م.د. سالم إسماعيل مصطفى عبد الرزاق
جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
Ed.Salim_ismaee@uoanbar.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث تطور الواقع الصناعي في العراق عبر مرحلتين تاريخيتين مفصليتين؛ تبدأ الأولى من نشوء الصناعة في العهد العثماني الذي اتسم بالفوضى الاقتصادية وسيادة الطابع الحرفي اليدوي (الصناعات المنزلية) الموزعة على المدن الكبرى مثل: بغداد والموصل والبصرة، مع تسليط الضوء على إحصائيات القوى العاملة والإنتاج في قطاعات النسيج، ودباغة الجلود، وصناعة الطابوق.

وتنتقل الدراسة إلى المرحلة الثانية المتمثلة في نشوء الدولة العراقية الحديثة (1920) وما أعقبها من تحول تحت حكم الانتداب البريطاني ثم الملكي. ويركز البحث على جهود الحكم الوطني بقيادة الملك فيصل الأول في وضع اللبنات الأولى للصناعة الوطنية، وتحفيز الصناعات التحويلية، والاعتماد على المواد الأولية المحلية كاستراتيجية للنهوض الاقتصادي. تهدف الدراسة إلى بيان أثر الاستقرار السياسي والتوجه الحكومي في الانتقال من الإنتاج الحرفي المحدود إلى بدايات التنظيم الصناعي المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: الصناعة العراقية، الصناعات الحرفية، الاقتصاد العراقي.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Emergence of Iraqi National Industry (1920–1926 AD)

Dr. Salim Ismaeel Mustafa Abdul-Razzaq
University of Anbar/ College of Education for Human Sciences

Abstract:

This research examines the evolution of the industrial landscape in Iraq through two pivotal historical stages. The first stage begins with the Ottoman era, characterized by economic instability and the dominance of traditional handicrafts and cottage industries across major cities such as Baghdad, Mosul, and Basra. The study highlights labor force statistics and production levels within the textiles, leather tanning, and brick-making sectors during this period.

The study then transitions to the second stage, marked by the emergence of the modern Iraqi state in 1921 and the subsequent shifts under the British Mandate and the Monarchy. The research focuses on the efforts of the national government, led by King Faisal I, in laying the foundations of national industry, stimulating manufacturing sectors, and prioritizing reliance on local raw materials as a strategy for economic revitalization. Ultimately, this study aims to demonstrate the impact of political stability and government policy on the transition from limited artisanal production to the early stages of institutional industrial organization.

Keywords: Iraqi Industry, Handicrafts, Iraqi Economy.

المقدمة:

نشوء الصناعة الوطنية:

تطورت بعض الصناعات الوطنية العراقية بعد استقدام عدد من الفنيين من أوروبا(1851)، وأمّنت حاجة العراق من الأسلحة وبناء معامل البنادق والمدافع؛ وذلك بالاعتماد على المعادن المتوافرة داخل العراق والمواد الأولية المحلية، وكان هدف داوود باشا إنشاء برنامج صناعي وكذلك ربط الولايات العراقية مع بعضها، وأنشئ في عهد داود باشا معمل للحدادة سنة (1831م)، وأسس معمل لتسليح البواخر، وفي سنة (1864م) عُدّتْ أوّلَ تاريخ لدخول العراق المعامل الحديثة، كذلك في زمن مدحت باشا أَمرَ الأخير بتوسيع المعمل الذي أنشأه الوالي نامق باشا، إذ أدخل عليه المكائن والأساليب الصناعية الحديثة ومعمل النسيج، وأمر مدحت باشا بجلب معمل الطحين من فرنسا بقوة (70) حصانًا بكلفة قدرها ألفا ليرة لعمل الدقيق. (الحسني،1977، ص60)

ولذلك ظهرت الحاجة لظهور صناعات حديثة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بفعل التوسع التجاري، منها: كبسُ التمور ومكابس الصوف وإنتاج عرق السوس، وعلى إثرها تأسست شركتان بريطانيتان لكبس وإعداد الأصواف والتمور لغرض التصدير. (الحبيب،1969،ص44)

تأسست في العراق صناعات أخرى كان من شأنها أنْ تعمل على سدّ النقص لبعض المنتجات، مثل: معمل الطابوق وصناعة الحديد، إلّا أنَّ نمو الصناعة العراقية في أواخر العهد العثماني قد تعثّر؛ بسبب رأس المال الأجنبي الذي أولى اهتمامه بالصناعات التي تقوم بإعداد المواد الخام الأولية لغرض التصدير، وبعض الصناعات البسيطة مثل: صناعة الثلج وطحن الحبوب ومعامل تنظيف الرز، وكان العراق قد افتقر إلى مقومات الصناعة البسيطة وتطورها وفي مقدمتها التراكم المالي الملائم لقيام صناعة وطنية وتطورها (حنا، 1989م، ص22)

تتلخص الأنشطة الصناعية في الولايات العثمانية ولاسيما عام (1900م) أَنَّها لم تكن الصناعة المحلية ذات المنهجية، وكانت اليدوية منها، أي: بدون محركات كهربائية أو حتى بخارية، إذ كانت تنسج بعض الملابس القطنية والصوفية، وكانت صناعة المجوهرات ضعيفة، كذلك تميزت السنوات الأخيرة من الحكم العثماني بظهور صناعي ضئيل، إذ لوحظت زيادة في أعمال بناء السفن وكذلك استعمال مضخات الريّ. (العكام،1972،ص32)

أمّا فيما يخصّ الصناعة النفطية فإنَّ المحاولات العثمانية لاستثمار الموارد النفطية لم تنجح، وعلى إثرها أخذت الشركات الأجنبية الطامعة به في شمال العراق منذ القرن العشرين (1904م) بالتنقيب عنه (كجة، 2002، ص115)

وخلال سنوات الاحتلال البريطاني للعراق وبداية عهد الانتداب سعت سلطات الاحتلال البريطاني إلى إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية؛ لتقليل الاستيرادات في أثناء الحرب، ولذلك أسست سلطات الاحتلال أيضًا معملين لأعمال السراجة، وتُعدّ هذه الصناعة امتدادًا لمعمل السراجة (الصناعات الجلدية) الذي تأسس في بغداد بعد نشوء الحرب العالمية الأولى 1914م. (الحصري،1976،ص45)

ولم يشهد العراق أيام الاحتلال نهوضًا صناعيًا ملحوظًا، وقامت الصناعة في هذه المدة على اعتبارين:

1- صناعة السلع المعدة للتصدير التي ارتكزت على التمويل الأجنبي غالبًا، وبروز الاستثمار الوطني متمثلًا ببعض المعامل والمصانع الحديثة.

2- إنّ السلطات البريطانية كانت تنظر إلى التصنيع أنه النقيض لهيمنتها الاستعمارية، وكذلك لم ترغب في إقامة قاعدة اقتصادية قوية تستطيع كسر قيد الاعتماد على سلعها المصنعة خارج العراق، ولذلك فَهِمَ العراقيون أنَّه لابُدّ من إقامة صناعة وطنية عراقية (الحسني، 1980، ص60)

إن أهم سمة يمكن لنا أن نؤشرها في البنية الاجتماعية العراقية خلال حقبة الانتداب البريطاني هي التركيبة الاجتماعية القائمة على الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي قسمت المجتمع إلى فئتين؛ الأولى

ويطلق عليها الطبقة العليا، وتتكون من أبناء الأسر الغنية الذين يمثلون التجار والصناعيين المساهمين برؤوس أموالهم في المشاريع والامتيازات الأجنبية غالبًا وكبار الملاكين، وهؤلاء اكتسبوا نفوذهم عن الوراثة بحكم ارتباط أسلافهم بالسلطة ودواوينها أو أفرزتهم طبيعة المرحلة والظرف السياسي، ونتيجة لهذا الارتباط تبوأوا أماكنهم في السلطة الجديدة التي مثلها الحكم الملكي الذي تأسس بمباركة بريطانيا، وألف هؤلاء نسبة ضئيلة في البنية الاجتماعية العراقية آنذاك، أما الفئة الثانية فمثلتها جموع الفلاحين والعمال الحرفيين (الحبيب، 1969،ص44)

ونتيجة لتدني مستوى النشاط الصناعي لم يعد هذان القطاعان يمثلان الشيء الكثير لأصحاب النفوذ الذين وجهوا جهودهم نحو التجارة، ولم يمثل تمليكهم للأراضي الواسعة سوى نوع من الوجاهة، وعلى الرغم من هيمنة اليهود على النشاط التجاري إلا أن التقارير البريطانية في حقبة الانقلاب أشارت إلى أربعة أسماء فقط وصفتهم بأنهم أصحاب النفوذ، وأنهم الأشخاص الذين يناقشون الإجراءات في حالة الطوارئ ويشكلون الوفود حول المسائل المهمة إلى الوالي، وقد وصفت نفوذهم إلى حد أن الحاخام الرئيس للطائفة اليهودية كان ألعوبة بأيديهم (محضر مجلس الوزراء،1926، ص195)

وشهدت الأعوام الأولى من القرن الماضي بروز صناعات آلية تستعمل المكائن الحديثة، إلا أن الصناعة العراقية لم تتلقَ الدعم الحكومي المنشود، إذ بقي باب الاستيراد للبضائع المصنعة مفتوحًا أمام الأسواق العراقية، ولم يتجاوز عدد المشاريع الصناعية 13 مشروعًا، ومن الجدير بالذكر أن المشاكل التي واجهت تطور الصناعة العراقية هي:

1- طبيعة السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات العراقية.

2- ضعف البرجوازية الصناعية.

3- انعدام البنوك المخصصة بالتسليف الصناعي.

4- قلة الأيدي العاملة العراقية.

5- صغر حجم السوق المحلية (حسين، 2022، ص5).

جذبت التجارة أصحاب رأس المال، ونمت الفئات التجارية بصورة أسرع؛ لارتباطها برأس المال الأجنبي، حتى باتت تشكل فئة لها وزنها في الحياة الاقتصادية؛ فكان بيت ساسون في بغداد الذي برز بيتًا تجاريًا له فعالياته الواسعة في التجارة يوميًا، وامتلاكهم معامل نسيج في مانشستر وعلاقات وطيدة مع جماعة روتشيلد في لندن، وقد حصل هؤلاء على الدعم المالي من فروع البنوك الأجنبية التي افتتحت في بغداد في ظل ظروف الدولة الجديدة (الحمداني،1987، ص179) حاولت السلطة إشراك بعض العناصر من الفئات العليا والمهنية في المدن بفعالياتها السياسية، أما الأعضاء الآخرون من هذه الفئة ذوي الحس الوطني فانضووا تحت لواء العمل السياسي بانتمائهم إلى حزب النهضة الذي احتوى مجموعة من التجار والكسبة (العكام، 1972، ص392).

وتحدد دور الشركات التجارية الوطنية التي أدت دورًا كبيرًا في الاستيراد والتصدير، وكان من نتائج هذه السيطرة أن ازداد التسرب في الدخل القومي بزيادة تغلغل رأس المال الأجنبي واعتماده على أعداد كبيرة من العمالة غير الوطنية الذين كانوا يحولون مبالغ كبيرة من أجورهم إلى بلدانهم الأصلية، وبالتالي انخفاض النقد المتداول في داخل البلاد (هوشيار، 1977 ، ص371) فضلًا عن أن تركز العمال الأجانب في مرافق البلاد المهمة مثل: السكك الحديد والميناء والبريد والبرق لا ينطوي على مضار مالية فقط، بقدر ما يشكل تعطيلًا لظهور الكفاءات الفنية الوطنية في هذا المجال، وقد طغت المصالح والمؤسسات الأجنبية على غالب الفعاليات والأنشطة الاقتصادية حتى بلغ الأمر أن المزاحمة التي كانت تختلقها الشركات الأجنبية أمام الشركات الوطنية كانت الحكومة فيها تقف مكتوفة اليدين (الحصري، 1967، ص45)

فقد كان للدور الذي أدته المصالح والامتيازات الأجنبية، أثر في تعميق الهوة، في أوضاع الصناعة ذات النمط البداني والصناعة الناشئة، فضلًا عن الضغط الذي خلقته في مجال الصناعة النفطية على سبيل المثال، التي هي بحاجة إلى الرساميل الكبيرة والخبرات الفنية المقعدة (الحبيب، 1969، ص200) ووضح أثر الشركات الأجنبية في الالتفاف والتلاعب في مضامين الامتيازات التي وضعت لخدمة البلاد، مستفيدة بصورة واضحة من مقررات مؤتمر لوزان الذي أعطى الحق لجميع الشركات الحاصلة على الامتيازات التي لم تباشر العمل بتعديل شروط تلك الامتياز وفقًا للحالة الاقتصادية؛ فبعد أن قامت إحدى الشركات الإنكليزية بشراء امتياز الكهرباء من محمود الشابندر، الذي تضمن إنشاء ترامواي كهربائي للنقل داخل مدينة بغداد، إذ أرادت الشركة إلغاء هذا البند بدعوى تأثيره على الأرباح التي يمكن أن تجنيها من التنوير الكهربائي، فضلًا عن تكاليفه الباهظة، وقد أجل الامتياز للدراسة في مجلس الأمة إذ وافق عليه مجلس الأعيان.(محاضر مجلس النواب ، 1926، ص795)

ووقفت العلاقات الاستعمارية حائلًا دون تطور الرأسمالية الوطنية، ولاسيما الرأسمال الصناعي، إذ استحوذت تلك القوى على غالب عوائد الإنتاج القومي ولم تترك فرصة لنمو الرأسمال الوطني إلا في نطاق ضيق ومحدود (الحبيب،1969، ص18) وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وزيادة الاتصال بالأسواق العالمية، برز في العراق توجه لدى بعض أصحاب الأموال لتأسيس شركات أهلية، مثل: شركة العراق الأهلية العامة لربط العراق بالبحر المتوسط، وشركة العراق الأهلية للأشغال العامة، وشركة لإنشاء سد الفلوجة ولم تخرج هذه الشركات عن نطاق مشاريع أفكار (الحسن ،1965،ص62).

أما يوسف رزق الله غنيمة فيشير إلى وجود ثلاث شركات مساهمة مؤلفة من رؤوس أموال وإدارة وطنية خلال السنوات الأولى من عهد الانتداب هي: شركة الترامواي بين بغداد – الكاظمية، وشركة الترامواي بين النجف – الكوفة، وشركة السفن العربية بين البصرة – بومباي (غنيمة،1924، ص153).

إن الرأسمال الوطني في تلك المدة كانت مساهمته قليلة في قطاع الصناعة إذا ما قورن بقطاع التجارة، وكان حجم مشاركة الرأسمال الوطني في الصناعة قد بلغ حوالي (15) ألف دينار خلال الحقبة (1919–

1927) (الجهاز المركزي للإحصاء،1968، ص22) ويمكن القول إن فقر البلاد، وقلة رؤوس الأموال، ومزاحمة الشركات الأجنبية، وتعاقب السلطة الأجنبية في السيطرة على البلاد، وضعف السياسة الاقتصادية الحكومية، كلها عوامل أسهمت –إلى حد بعيد– في تأخر نمو الرأسمال الوطني وتقييد توجهاته.(جريدة صدى العهد،1930، عدد41)

ولم يظهر في تلك المدة رأسمال صناعي خالص موجه بصورة كلية نحو الإنتاج الصناعي، إنما كان يمثل حلقة متصلة في مدار نشاط الرأسماليين الاقتصادي وعلى أصعدة مختلفة، مثل: الزراعة، والعقارات، والتجارة، والصناعة، وهذه الظاهرة عدّها بعض من الباحثين المختصين ميزة تغلف تركيبة المتمولين في العراق كما ذهب في ذلك الدكتور محمد سلمان حسن؛ فلم يقتصر نشاط عائلة فتاح باشا أو عائلة البغدادي أو عائلة الجلبي على الإنتاج الصناعي فقط، وإنما تعددت مصادر تمويلها في قطاعات وأنشطة مختلفة(لانكلي،1963،ص53)

كانت البلاد بحاجة ماسة إلى ظهور المؤسسات الوطنية، إلا أن قلة الخبرة والخوف من المخاطر وفقر البلاد المالي، كان يقف في وجه تأسيس مثل هذه المؤسسات، فضلًا عن أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي كان يقلل حماس أصحاب المال الوطنيين في خوض هذه التجربة المهمة لتقدم البلاد الاقتصادي (جريدة العراق،1922، العدد 507) وقد برزت بعض المحاولات من قبل البرجوازية الوطنية لتأسيس شركات وطنية خلال السنوات الأولى من عهد الانتداب، إلا أنها باءت بالفشل (غنيمة، 1924، ص154)

ولا يمكن حصر الرأسمال الوطني في البيوتات والعوائل الكبيرة فقط، إنما كان هناك قسم كبير من الرأسمال الوطني موزعًا على حصص صغيرة مشتتة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، وهي في الواقع تمثل جانبًا مؤثرًا في الدخل القومي، إلا أن الفشل الذي تعرضت له بعض الشركات المساهمة مثل: شركة أصفر في ديالى وشركة زراعة الموصل، والوضع الشاذ الذي كان يتحكم في السياسة الاقتصادية الحكومية، وتبعيتها للقرار السياسي الذي يفرضه المستعمر خدمة لمصالحه مما أدى إلى إحجام أصحاب الرساميل الكبيرة والصغيرة عن دخول معترك هذه التجربة. (ملفات البلاط الملكي،1926، ص173)

وأشار ياسين الهاشمي في معرض رده على تقرير هيلتن يانك إلى أنه: (ينبغي الحصول على رؤوس الأموال المطلوبة للمشاريع الصناعية من مصادر خصوصية وليس من الحكومة، وأن ما تحتاجه الشركات الخاصة هو التشجيع من لدن الحكومة (الهاشمي، 1930، ص39)

ولذلك أصدرت الحكومة العراقية من جانبها عدة تشريعات لتشجيع الصناعة أهمها:

1- قانون التعرفة الجمركية رقم 23 لسنة 1923م.

2- إنشاء محلجين كبيرين لحلج الأقطان؛ الأول عام 1926م من قبل الجمعية البريطانية في منطقة الشيخ معروف، والثاني عام 1927م في منطقة الصرافية.

3- قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1926م.

4- قانون تشجيع الصناعة العراقية لعام 1929م.

ومع ظهور النفط عملت بريطانيا بكل جهدها للسيطرة على هذا القطاع، أي: الصناعة (الحسين، 2024، ص25)

ويحمل العديد من الباحثين تبعة تأخر نمو الصناعة في العراق إلى قلة مساهمة أصحاب رؤوس الأموال، ذلك أنهم ركزوا على توظيف أموالهم في المشاريع الزراعية والعقارية والتجارية وأهملوا المشاريع الصناعية بدعوى تجنب الأضرار، ويعد لونكرك رأس المال الوطني العراقي من العوامل الرئيسة في نمو الصناعة (لونكرك،1969،ص341) أما الدكتور محمد سلمان حسن فأشار إلى أن تأثير رأس المال الوطني في تخلف الصناعة ما هو إلا عامل مساعد وليس هو العامل الرئيس (السلمان،1965، ص321)

وقد بقي تأسيس المشاريع الصناعية الوطنية محكومًا بعامل المنافسة الأجنبية؛ ذلك أن غالب المشاريع التي تأسست توخت دخول مضمار الصناعات الخفيفة وسد حاجة الفرد العراقي من البضائع، مثل: تأسيس معمل فتاح باشا عام 1926م الذي يعد المشروع الرأسمالي الوطني الأول، والمشاريع اللاحقة التي أقدم عليها الحيدري والخضيري، والصابونجي جلبي، الذي استورد مكائنًا للنسيج والحياكة، ويوسف داود مسيح الذي عمل على توسيع معمل التقطير الذي يملكه وزيادة إنتاج العطور والمشروبات الكحولية (لونكرك،1969، ص351)

ومن المهم الإشارة إلى أن الحذر كان يطبع السياسة الإدارية التي اتبعها الصناعيون الذين كانوا ينتظرون معاونة الحكومة، فمعمل النسيج الصوفي كان إنتاجه الأساس يقوم على احتياجات الحكومة وسدّ طلباتها، وصناعة الستائر كانت تطالب بمساعدة الحكومة، وبعبارة أخرى فإن التوجس الذي اكتنف إدارات المشاريع الصناعية الوطنية كان يعبر عنه بالمطالبة بالدعم الحكومي لمساعدة هذه المشاريع (بصري،1948، ص150)

القوى العاملة في القطاع الصناعي:

ونحن في صدد دراسة القوى العاملة في القطاع الصناعي خلال عهد الانتداب، لا يمكن إغفال حقيقة مفادها أن الإنتاج الزراعي كان يستوعب العدد الأكبر من الأيدي العاملة بواقع تصدره للإنتاج القومي وسيادة فعالياته الإنتاجية على مجمل محاور النشاط الاقتصادي في تلك الحقبة.

إن نمو القوى العاملة في العراق كان محكومًا بعدة مظاهر أثرت فيه، فالسيطرة الأجنبية وهيمنتها على الأوضاع العامة والنفوذ الواسع الذي حصلت عليه الرساميل الأجنبية وقيام بعض الصناعات الضئيلة الأثر كانت تصب في خدمة مصالح الدولة المنتدبة وتلبية حاجاتها الظرفية، وعليه لم تظهر في تلك الحقبة منافذ دائمة لاستيعاب العمال وتوفير عمل ثابت ودائم لهم. (وزارة التخطيط،1968،ص22)

ونتيجة لتنامي النفوذ والمصالح التي أرستها الاستثمارات الأجنبية في إقامة نواة بعض المشاريع مثل: النقل النهري والسكك الحديدية، استطاع الرأسمالي الأجنبي أن يستوعب القسم الأكبر من العمال في تنفيذ مشاريعه(المحسن،1966، ص20) إذ مثل الريف المصدر الرئيس لتنامي قوة اليد العاملة في هذه المشاريع بتنمية هجرة أعداد واسعة من الفلاحين إلى المدن ولاسيما بعد الانحلال الذي ساد العلاقات الزراعية القديمة والارتباط الذي برز بين الريف والمدينة نتيجة سيادة الإنتاج الزراعي الرأسمالي وتوجهه من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى التصدير (العمر، 2014، ص15) فضلًا عن أن نظام العمل ومستوى الأجور التي بدأ يحصل عليها العامل المهاجر جعلته يتحسس الفرق في ارتفاع الأجور التي بدأ يحصل عليها العامل وثباتها، يضاف إلى ذلك إغراءات المدينة وتطور الحياة الاجتماعية فيها (جريدة الوقائع العراقية،1925،) ومن المهم الإشارة إلى أن التنافس قد بدا للعيان للحصول على فرص العمل بين أبناء المدن وأبناء الريف المهاجرين إلى المدن.

إلا أن الظروف التي أحاطت بالعمال؛ نتيجة هيمنة الشركات الأجنبية على أنطقة العمل وتصرفها بشؤونه والممارسات التي كانت تقوم عليها، جعل العمال يشعرون بالحيف والاستغلال؛ نتيجة انخفاض فرص العمل والأجور وتدني المستوى المعيشي وتفضيل العامل الأجنبي على العامل المحلي وتضييق الخناق عليه، وفرضت ظروف العمل الجديدة التي أفرزتها علاقات الإنتاج الرأسمالي شكلًا من التداخل في نوع العمل الذي يمارسه العامل؛ فعلى سبيل المثال: كانت جموع من الفلاحين ينزحون من مناطق عشائرهم ليعملوا بصورة مؤقتة في كبس التمر والبناء وأعمال الصوف، وكانت هذه الجموع تتعرض للبطالة في نهاية الموسم(المحسن، 1966،ص19)

ولما كان قطاع الصناعة في طور النشوء فقد استوعب حجمًا صغيرًا من اليد العاملة في إنجاز أعماله وإتمامها، فخلال السنوات الأولى من الانتداب استوعبت دائرة السكك الحديد ستة آلاف عامل، وميناء البصرة خمسة آلاف عامل(الحسن،1965،ص24) ومن المفيد الإشارة إليه أن هذه الأعداد لم يكن جميعها من العراقيين بل احتوت على جنسيات مختلفة من الأقطار المجاورة أو من البلاد التي جلبتهم سلطات الاحتلال. (مدة الحدص،1925،ص1)

واستوعب القطاع النفطي أعدادًا كبيرة من العمال، ولاسيما إذا ما قيس بعدد الأيدي العاملة في القطاعات الصناعية الأخرى، فقد استخدمت شركة النفط التركية (شركة نفط العراق) خمسين بريطانيًا وألفين وخمسمئة عامل في الأعمال التمهيدية لاختيار مواقع الحفر (لونكرك،1969،ص286) وخلال العام 1926م بلغ عدد العاملين في شركة نفط خانقين ما يقرب من 2500 عامل وفي شركة النفط التركية ما يقرب من 3500 (ملفات البلاط الملكي، 311/1781،ص8) وعمدت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط إلى مخالفة شروط الامتياز الموقع بينها وبين الحكومة العراقية ولاسيما فيما يتعلق بمسألة تشغيل العمال العراقيين في مشاريعها، إذ أقدمت شركة نفط خانقين على تشغيل حوالي 220 عاملًا من الساكنين في مدينة خانقين وغير

الحاصلين على الجنسية العراقية، مما كان له الأثر في حدوث خلاف بين الحكومة العراقية والتركية (الفهد، 1977، ص15).

ونتيجة لعدم وجود دائرة خاصة بالعمال، فإن إحصاء عدد العمال في القطاعات الصناعية ظل مجهولًا، وبالأخص عمال البناء الذين شكلوا قطاعًا واسعًا في حركة البناء التي شهدها القطر في عهد الانتداب، والعمال الزراعيين الذين استوعبتهم مزارع الدولة التجريبية، وعمال دور الحياكة المنتشرة في المدن الكبيرة، وعمال المطابع، وطحن الحبوب وكبس التمور (ملفات البلاط الملكي، 311/1781،ص9).

وكنتيجة منطقية للأوضاع التاريخية المعقدة التي مر بها العراق، تعرض العامل العراقي إلى ضغط اقتصادي مرهق؛ جراء انخفاض الأجور وارتفاع أسعار المواد الأساسية وشمول موجة الغلاء في غالب مرافق الحياة (الفهد، 1977، ص59) وكان دخله لا يفي بمتطلبات الحياة، ومن المهم الإشارة إلى أن التناقض لم ينحصر في انخفاض الأجر وارتفاع الأسعار فحسب، وإنما كان يؤججه ويزيد من حدته ارتفاع أجر العامل الأجنبي نظير العراقي، حتى إنه خلال سنوات الحرب كان أجر العامل العراقي أقل من أجر الطفل الهندي العامل (لالكاني، 1963، ص48).

ومن الظواهر البارزة خلال عهد الانتداب الفرق الكبير في الأجور التي يحصل عليها موظفو الحكومة إذا ما قيست بالأجور التي يحصل عليها العمال، ولاسيما أن السلطات الحكومية حاولت من خلال الوظائف إغراء المتعلمين وضمان ولائهم لها؛ فعلى سبيل المثال: كانت وزارة المالية قد طلبت كاتبين يجيدان العربية والإنكليزية للعمل في دوائرها، وحدد الراتب بين 80 إلى 100 روبية شهريًا (الوردي، 1977، ص188).

ولا يمكن إغفال قضية أن قلة المتعلمين وندرتهم في تلك الحقبة أسهم –إلى حد بعيد– في ارتفاع أجورهم، فشركة القطن الإنكليزية كانت تدفع إلى الكتبة الاختصاصيين أجرًا شهريًا بين 100 إلى 500 روبية، وللكتبة الآخرين 100 روبية (ملفات البلاط الملكي، 311/1781، ص22).

وبصدور قانون الجمعيات عام 1922م، حاول البعض من الحرفيين والعمال تأسيس نادٍ باسم العمال، قدم الطلب كل من: محمد صالح القزاز، وقاسم عباس، ومحيي مجبل، وعلى الرغم من موافقة السلطة على إجازة جمعية للأطباء والمحامين، إلا أنها لم توافق على إجازة نادي العمال(الفهد،1977، ص91) ويمكن الإشارة إلى الأثر الذي أحدثه قيام الجمعيات والأحزاب السياسية في نمو الوعي لدى مختلف الفئات الشعبية ومنها العمال (العكام، 1975، ص445) الذين وجدوا أن لا سبيل للحصول على حقوقهم إلا بتنظيم صفوفهم وقيادة جموعهم بأنفسهم، فبرز هذا التوجه بوضوح أكبر لدى عمال السكك الذين كانوا يشكلون أوسع تجمع عمالي في تلك الحقبة، إذ قدموا طلبًا للسلطات بإجازة تأسيس نادٍ لهم في عام 1924م، إلا أن طلبهم جوبه بالرفض(الحسن، 1978، ص15) وقد عدّ البعض الكتاب عام 1924م مؤشرًا لتجاوز العمال العراقيين مرحلة العمل التلقائي وبداية لظهور البذرة الأولى من العمل النقابي المنظم، لتركيزهم على ضرورة إيجاد مكان رسمي عام يلتقي فيه العمال (المحسن، 1966، ص112).

وخلال العام 1926م بدأت الحكومة تهتم بعدد العمال وأماكن أشغالهم والظروف التي تحيط بهم بإصدارها القانون رقم 17 لسنة 1926م الذي شملت فيه التجار وأرباب الصنائع والحرف، وقد بررت الحكومة إصدارها لهذا القانون لمعرفة العدد وليس لاستحصال ضريبة التمتع (ملفات البلاط الملكي، 311/1781، ص3).

وعلى الرغم من أهمية ظهور بدايات العمل النقابي في عهد الانتداب، إلا أنها لم تكن بالشكل الذي كان سائدًا في أوروبا، وهذا يعود إلى طبيعة الظروف المحيطة وحجم العمال وتأثيرهم في البنية الاقتصادية للبلاد، كذلك لم يكن هناك قانون خاص بالنقابات، وقد بقيت الجمعيات الخاصة بالعمال وأصحاب الصناعة قليلة وضعيفة في نظمها وإدارتها وماليتها، إذ كانت تؤسس وفقًا لقانون الجمعيات الصادر في العام 1922م (ملفات البلاط الملكي، 311/1781،ص24).

ومن المهم جدًا التعرض لمسيرة النشاط العمالي في عهد الانتداب بمتابعة أبرز المواقف التي كانت للعمال المواجهة المباشرة مع السلطة الحاكمة وهيئاتها الإدارية ومؤسساتها الصناعية، مما يقودنا إلى القول إن العمال والحرفيين قد تعرضوا للضغوط نفسها، فكانت ردود الفعل عفوية والأخرى يظهر من يحركها، ولكنها على العموم يمكن وصفها إلى غاية السنوات الأخيرة من عهد الانتداب بالعفوية. (لانكلي، 1963،ص56).

فإضراب القصابين الذي شهدته بغداد في 1 تموز 1922م، واستمر ليومين كان رد فعل من قصابي بغداد تجاه متعهدي البلدية الذين تمادوا في رفع الضريبة التي تؤخذ على ذبح كل رأس من الحيوانات، أما إضراب عمال ميناء البصرة عام 1924م فيمكن وصفه بالإضراب المنظم؛ لوجود بعض العناصر من العمال التي تمتلك الوعي(الفهد،1977، ص98).

لقد أدرك العمال مدى أهمية سلاح الإضراب لمواجهة الهيئة الإدارية المهيمنة على غالب أوجه النشاط الصناعي الذي تركز بيد المصالح الأجنبية، ووجدوا أنه لا سبيل لتحقيق مطالبهم إلا بإيقاف ماكنة العمل والإضراب عنه، ولاسيما أن معظم عوائد الإنتاج تصب في خزانة الرساميل الأجنبية، وأقدم عمال السكك في بغداد على إعلان إضراب كبير ومنظم لهم في العام 1926م مطالبين فيه بسنّ قانون للعمل مع مطالب مباشرة من إدارة السكك الحديد(حنا،1989، ص19).

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918م وخلال انعقاد مؤتمر سان ريمو عام 1920م وُضِعَ العراق تحت الانتداب البريطاني في 23 آب 1921م، وجرت مراسيم تتويج الملك فيصل ملكًا على العراق، وعليه شكّلت الصناعة حيزًا كبيرًا من اهتمام القادة الوطنيين العراقيين. (غنيمة،1922،ص154).

أرسل الملك فيصل مذكرة إلى الجمعية الزراعية الملكية أكد خلالها على الاهتمام بتطوير وتنمية الصناعة الوطنية العراقية، مؤكدًا فيها الاعتماد على المواد الأولية العراقية المتوافرة فيه والعمل على سد

الحاجة المتزايدة إليها ، وعمل الملك فيصل على إقامة معرض صناعي – زراعي الهدف منه تطوير وتوسيع الصناعات والمنتوجات الوطنية (دنكور، 1936، ص160–170).

تصدّر ياسين الهاشمي خلال تولّيه منصب وزارة المالية في وزارة جعفر العسكري (21 تشرين الثاني 1923–2 آب 1924م) الشخصيات المطالبة بالاهتمام بالصناعة الوطنية العراقية وحماية المصنوعات الوطنية، وأكد على زيادة الرسوم على المشروبات والتبوغ الأجنبية وتخفيضها على الآلات والمكائن والمواد المستوردة التي تُعدّ الركيزة الأساسية لنمو الصناعة الوطنية، وكذلك دعا إلى تأسيس مشاريع صناعية وطنية والاهتمام بها وتوسيعها(القيسي، 1976، 54/2).

بدأ البحث والتنقيب عن البترول وتأسست صناعة نفطية في العراق بشكل بارز جدًا في منتصف العشرينات خلال الانتداب البريطاني على العراق ، ولاسيما بعد منح امتيازين للتنقيب عن النفط، الامتياز الأول عام 1925م إلى شركة النفط البريطانية الفارسية، مع إنشاء مصفى للنفط في العراق لتزويد السوق العراقية بالمنتجات النفطية، وبالفعل تمت المباشرة بإنشاء مصفى خانقين على نهر الوند وتم افتتاحه من قبل الملك فيصل الأول عام 1926م (لوكنرك،1999،ص25).

أخذت الصناعة الوطنية تخطو خطواتها الأولى نحو التطور والتوسع بعد العام 1926م، إذ بدأ بعض المستثمرين العرب والأجانب والعراقيين ونتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية نسبيًا بتأسيس مصانع حديثة. (بصري،1948،ص150).

لقد كانت موارد الدولة العراقية في بدء نشأتها شحيحة جدًا، وما كان يتوافر من موارد مالية في حينه كان يُنفَقُ على دوائر الدولة وتأسيس الجيش وتحقيق الأمن والاستقرار، وبعد العثور على النفط وبكميات كبيرة في كركوك عام 1927م ولم يتم تصديره إلى خارج العراق إلا بعد ذلك العام (حمدي، 1968، ص50–70).

الخاتمة:

1. تمدد الجذور التاريخية لنشأة الصناعة العراقية الحديثة إلى أواخر العهد العثماني وذلك من خلال التحول الذي شهده الاقتصاد العراقي من اقتصاد يسد الحاجة إلى اقتصاد يهدف للربح.
2. ورث العراق عن الأجيال السالفة صناعة يدوية قديمة كانت تسد حيزًا كبيرًا من حاجاته وما كانت تتجاوز الزمن الذي خلق فيه.
3. بعد تشكيل الدولة العراقية عام 1921م رافق ذلك حس وطني وحماس، وعليه برزت توجهات لدى بعض السياسيين الوطنيين لتشجيع الصناعة الوطنية، ولكن برزت أيضًا قوى سياسية أخرى كان لها دور في إعاقة وتأخير هذا التطوير، وتشجيع الصناعة الوطنية العراقية.
4. إن برامج الإعمار العمرانية لم تتضمن تبني الدولة العراقية لأي تأسيس مشاريع صناعية كبيرة.
5. إن فقدان العناصر الأولية اللازمة للصناعة كلها أو جلّها من مواد ضرورية تعود مولدة للقوة المحركة للصناعة وتعدّ عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.
6. تراجع الإنتاج الحرفي، وفي المقابل زادت حاجة الفرد العراقي لأنواع مختلفة من البضائع، وكذلك عدم إدخال رأس المال الوطني إلى الساحة الصناعية العراقية كان له الأثر السيء على الصناعة العراقية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الحبيب، محمود محمد.(1969). اقتصاديات العراق. ط1. البصرة: مؤسسة تحليلية.
2. المكتبة المركزية، ملفة. 1، 175، F. O. 371/1007.
3. الحمداني، محمود شوقي.(1991) . حول نشوء حركة التحرر.ط1. دمشق: آفاق عربية.
4. هوشيار، معروف. (1977). الاقتصاد العراقي بين التبعية و الاستقلال .ط1. بغداد: دار الحرية للطباعة.
5. الحصري، ساطع . (1967). مذكرات في العراق. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .
6. محاضر مجلس النواب لسنة 1926م، الاجتماع الاعتيادي. جلسة 54.
7. حسن، محمد سلمان.(1995). التطور الاقتصادي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
8. رزق الله، يوسف.(1929). تجارة العراق حديثًا وقديمًا.ط1. بغداد: مطبعة العراق.
9. الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير عن المسح للشركات.
10. جريدة صدى العهد، العدد (41). 3 أيلول 1930م.
11. جريدة العراق، العدد (507). 20 كانون الثاني 1922م.
12. دار الكتب والوثائق العراقية، البلاط الملكي. ملفة 1419. 311.
13. الهاشمي ، ياسين طه .(1938). جغرافية العراق الثانوية.ط1. بغداد: المطبعة الوطنية.
14. جريدة صدى العهد، العدد (539). 21 أيلول 1930م.
15. لوكرنيك، ستيفن هلميس.(1958). أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث.ط6، بغداد: مطبعة العراق.
16. جريدة الوثائق العراقية، العدد (2836). 27 أيلول 1925م.
17. دار الكتب والوثائق العراقية، البلاط الملكي. ملفة 1781. 311.
18. الفهد، عبد الرزاق مطلك. (1934). الأحزاب السياسية في العراق دورها في الحركة الوطنية والقومية.ط1. بغداد: دار الكتب.
19. الوردي، علي.(1977). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث .ط1. بغداد: المطبعة الوطنية .
20. هادي، عبد الأمير.(1975). الحركة الوطنية في العراق.ط2. النجف: دار الكتب والوثائق العراقية، البلاط الملكي. ملفة 1785. 311.
21. حسن، رزاق إبراهيم.(1967). تاريخ الطبقة العمالية في العراق.ط1. بيروت : دار الكتب العلمية.
22. حسن، نهاد عبد الحميد.(2022). الحياة الاقتصادية الزراعة والصناعة نموذجًا. بيروت: بيت العلم.
23. الحسين، سلام كريم عبد.(2021) سياسة بريطانيا تجاه الصناعة في العراق، (1914–1939م). مجلة جامعة سومر. العدد 24–25.
24. مير، بصري. (1948). مباحثات الاقتصاد العراقي. بغداد: شركة التجارة والطباعة.
25. حنا، جوني فيصل.(1989). تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق (1929–1958م). جامعة الموصل، كلية الآداب.
26. لانكلي، كاثلين أم.(1963). تصنيع العراق. بغداد: مكتبة دار المتنبي.
27. العمر، فاروق صالح.(2014). العلاقات العراقية البريطانية (1922–1948م) دراسة توثيقية. ط3. لبنان: مطبعة البصائر.

28. حنا، جون يوسف.(1989). الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتدور السياسي في العراق 1929–1958 . رسالة . جامعه الموصل .

29. كجه جي ، صباح اسطفيان.(2002). الصناعة في التاريخ وادي الرافدين.ط1. بغداد.دار الكتب.

30. الحسني، عبد الرزاق.(1980). تاريخ العراق السياسي . ط4 . بيروت :دار الكتب العلمية.

31. دنكور، الياهو.(1936) . الدليل العراقي الرسمي سنة 1936 . بغداد: مطابع .

32. القيسي، سامي عبد الحافظ.(1976). ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922–1936 . بغداد: دار المدار .

33. حمدي، عبد الوهاب.(1968). سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .ط1. القاهرة: مطبعة الأزهر.